مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

أهمية العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا

المصدر: مركز بين المللي مطالعات صلح – IPSC والكاتبة: الدكتورة مريم كاظمي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

أهمية العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: مركز بين المللي مطالعات صلح – IPSC[1]

الكاتبة: الدكتورة مريم كاظمي

تاريخ النشر: 7 أغسطس 2024

من المتوقع أن يرتفع النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.8 في المائة و4.7 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه القفزة لا ترجع فقط إلى زيادة إنتاج النفط، لأن أوبك+ ستُخفِّض حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024، وإنما ترجع لحركة النمو في الاقتصاد الغير النفطي، والتي تُعتبر أحد أهم العوامل من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وقد سلط التزام دول المجلس بتنويع اقتصادياتها الضوء على نهجها الإستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة عدم الاستقرارالتي يشهدها الاقتصادي العالمي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من جهود التنويع تلك، فإن استخدام الهيدروكربونات سيستمر في تشكيل التوازنات المالية في المنطقة على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، سوف يستمر الفائض المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الانخفاض إلى 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، في حين من المتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022).

بشكل عام، من المتوقع أن تكون الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2024 على النحو التالي:

- البحرين: تعتمد الآفاق الاقتصادية للبحرين على النظرة المستقبلية لسوق النفط والتنفيذ السريع للإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو بنسبة 3.5% في عام 2024، مع بقاء القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو. ومن المتوقع أن ينمو قطاع النفط والغاز بنسبة 1.3 في المائة في عام 2024، وهو أقل بكثير من النمو المتوقع للقطاعات غير النفطية البالغ حوالي 4 في المائة، بدعم من قطاعي السياحة والخدمات.
- الكويت: من المتوقع أن يتحسّن النمو الإقتصادي إلى 2.8% في عام 2024، بدعم من السياسات المالية الداعمة، وزيادة إنتاج النفط، وزيادة الإنتاج في مصفاة الزور. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج النفط الكويتي بنسبة 3.6 في المائة والقطاع غير النفطي بنسبة 2.1 في المائة، لكن أسعار الفائدة المرتفعة نسبيا قد تقيد الاستهلاك المحلي.
- عُمان: لا تزال التوقعات الاقتصادية لسلطنة عمان مواتية، حيث من المتوقع أن يصل النمو الحقيقي إلى 1.5 بالمئة في عام 2024، مدفوعاً بزيادة إنتاج الغاز وجهود التنويع التي تشمل الجهود المبذولة لمواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسريع الإستثمار في الطاقة المتجدّدة والهيدروجين. ومن المتوقع أن يتسارع النمو على المدى المتوسط، مدعوماً بتحسّن الطلب العالمي، وزيادة الإستثمار في القطاعات غير النفطية والطاقة المتجدّدة.

[1] چشم انداز مراودات اعضاء شورای همکاری خلیج فارس و اندونزی https://peace-ipsc.org/fa/%da%86%d8%b4%d9%85-%d8%a7%d9%86%d8%af%d8%a7%d8%b2-%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%88%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d8%b9%d8%b6%d8%a7%d8%a1-%d8%b4%d9%88%d8%b1%d8%a7%db%8c-%d9%87%d9%85%da%a9%d8%a7%d8%b1%db%8c-%d8%ae/

- قطر: من المتوقع أن يتعزّز نمو الناتج المحلي الإجمالي قليلاً في عام 2024، لكنه سيظل عند نسبة 2.1%. وسوف يستمر النمو غير النفطي ليصل إلى 2.4%، وهو ما يرجع إلى نمو قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو قطاع النفط والغاز إلى 1.6% بسبب قيود القدرات.
- المملكة العربية السعودية: من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5% في عام 2024، مدفوعًا بشكل رئيسي بالنشاط الخاص غير النفطي (من المتوقع أن ينمو بنسبة 4.8%). ومن خلال إنهاء تخفيضات إنتاج النفط الطوعية في الربع الثاني حتى عام 2024 وزيادة الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 0.8% في عام 2024. وبطبيعة الحال، قد تنعكس هذه الاتجاهات في عام 2025. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بشكل حاد، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.9 في المائة.
- الإمارات العربية المتحدة: من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9% في عام 2024، مدفوعًا بزيادة كبيرة في إنتاج نفط أوبك+ في النصف الثاني من عام 2024 وتحسّن النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن يصل نمو إنتاج النفط الإماراتي إلى 5.8% في عام 2024. وسيبقى الإنتاج غير النفطي قويا وسيواصل دعم النمو الاقتصادي في عام 2024، ليرتفع إلى 3.2%، مدفوعاً بالأداء القوي في قطاعات السياحة والعقارات والبناء والنقل والتصنيع.

وبالنظر إلى النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، تحاول هذه الدول توسيع التعاون الدولي من أجل تعزيز أهدافها المتوسطة والطويلة الأجل والوصول إلى الأسواق الناشئة، وخاصة في جنوب شرق آسيا. ولذلك، تلعب إندونيسيا - الدولة الإسلامية الأكثر سكاناً في العالم – دوراً مهماً في الإستراتيجيات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

في السنوات الأخيرة، شهدنا توسعاً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إندونيسيا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وإلى الآن، أصبحت إندونيسيا هدفًا للمساعدات الإنسانية من معظم دول مجلس التعاون ، وخاصة المملكة العربية السعودية. وإلى جانب السعودية، تلقت إندونيسيا قدراً كبيراً من المساعدات الإنسانية من قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة.

من ناحية أخرى، تم التوقيع مؤخراً بين الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير التجارة الإندونيسي على بيان مشترك لبدء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة (FTA) ، ومما لا شك فيه فإن التوقيع على البيان المشترك سيكون فعالاً لتوسيع التجارة والإستثمار وتحقيق المزيد من التعاون بين الجانبيّن. ويمكن لمجموعة هذه القوانين ضبط الاستثمار بين الطرفيّن وتحديد آليات تنفيذها وتوفير فرص عمل جديدة.

والأمر الواضح هو أن إندونيسيا تحظى بأولوية مجلس التعاون في مفاوضات (اتفاقية التجارة الحرة)، مما يدل على رغبة الجانبيّن في تعزيز علاقاتهما المتميّزة، خاصةً في المجال الاقتصادي.

وبطبيعة الحال، رافقت هذه الزيادة في الدعم مخاوف، لأن بعض التيارات تخشى أن يتم توجيه مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي نحو الجماعات المتطرفة في إندونيسيا.

على الرغم من ذلك، فإن أحد القطاعات التي كان مجلس التعاون الخليجي أكثر نشاطاً فيها هو تطوير الإقتصاد الرقمي في إندونيسيا. وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة، بذلت حكومة جاكرتا جهوداً لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والاتصالات في بعض مناطقها، وخاصة المناطق الفقيرة والجزء الشرقي من البلاد، والتي لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية التكنولوجية والاتصال الرقمي، حيث لدى دول الخليج رغبة كبيرة للتعاون في هذا المجال.

واليوم، تمتلك قطر 65% من شركة إندوسات Ooredoo، إحدى أكبر شركات الإتصالات في إندونيسيا. وفي عام 2021، أطلقت الشركة أول خدمة G5 لها في مدينة سولو في جاوة الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الإمارات بإرسال 10 مليارات دولار لتمويل مؤسسة الإستثمار الإندونيسية لمشاريع رأسمالية جديدة، والإستثمار في التعليم الإلكتروني والبنية التحتية الرقمية كجزء من خطة إندونيسيا لبناء مدينة جديدة بإستخدام التكنولوجيا الخضراء والصديقة للبيئة. وفي ذات السياق، في نوفمبر 2021، وقعّ بنك إندونيسيا والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون الوثيق في ثلاثة مجالات رئيسية، بما في ذلك الابتكار الرقمي في المدفوعات والخدمات المالية لتمكين معاملات أكثر كفاءةً وأماناً، أنظمة الدفع عبر الحدود بما في ذلك مدفوعات التجزئة، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن التعاون الرقمي بين إندونيسيا والمملكة العربية السعودية يتزايد بقوة. وناقش الجانبان سُبل تعزيز التعاون في مجالات تنمية الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة والحكومة الرقمية وتنمية المواهب التقنية وتعزيز الإبتكار وتكنولوجيات الفضاء.

وفي نوفمبر 2022، اتفق الطرفان على التعاون في مجال التحول الرقمي والإبتكار والأمن السيبراني والذكاء الإصطناعي في مجال الطاقة.

كما طوّرت سلطنة عُمان علاقاتها مع إندونيسيا في قطاع التكنولوجيا. وفي ديسمبر 2020، وافقت عُمان، نيابةً عن الشركة الدولية للتكنولوجيا الناشئة في عُمان (ETCO) وإندونيسيا، على تطوير منصة تستخدم الذكاء الإصطناعي.

كما وقعت إندونيسيا والكويت اتفاقيات بشأن البحث في التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الإلكترونية، وكذلك في مجال البيانات والتكنولوجيا. ويمكن لمثل هذه الأُطر أن تُسهِّل العلاقات الرقمية بين البلدين في المستقبل.

الخلاصة

يبدو أن التعاون التكنولوجي بين إندونيسيا ودول مجلس التعاون الخليجي يتفوق على القطاعات الأخرى بسبب النمو السريع للاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار المكثّف لمجلس التعاون الخليجي في قطاعات مثل المُنح الدراسية، في مجالات الصحة، والإعلام، وتطوير البنية التحتية العامة في إندونيسيا، في تزايد كل عام. لذلك سوف نشهد في السنوات المقبلة نمو التعاون بين إندونيسيا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، وستحاول كل دولة تحقيق مصالحها في هذا الإطار.

الصورة:

https://www.bna.bh/en/GCCIndonesiasignjointstatementtolaunchFreeTradeNegotiations.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDmG96NR65p3udqXsEbuWLBg%3D